

التفسير التنزيلي وأثره في إبراز فاعلية النص القرآني "دراسة منهجية تحليلية"

د. أحمد حسن صالح الفقيه

جامعة الإيمان بسيئون اليمن

alfalih12zx@gmail.com

تاريخ إرسال البحث للمجلة 2025/12/9 تاريخ قبول البحث 2026/3/26

تاريخ نشر البحث 2026/6/19

doi <https://doi.org/10.71311/.v7i1.253>

ملخص:

يتناول هذا البحث منهج التفسير التنزيلي بوصفه أحد المناهج التفسيرية التي تنطلق من دراسة سياق نزول النص القرآني وملابساته التاريخية، وتتبع تدرج خطابه، للكشف عن آليات فاعليته واستمرار دلالاته في الواقع الإنساني المتجدد. ولا يقتصر مفهوم التفسير التنزيلي في هذا البحث على مجرد تفسير القرآن وفق ترتيب النزول، بل يتجاوز ذلك إلى اعتبار دراسة التنزيل مدخلاً منهجياً لفهم مقاصد النص، وكيفية انتقاله من معالجة الوقائع الجزئية إلى بناء المبادئ الكلية القابلة للامتداد عبر الأزمنة. ويهدف البحث إلى بيان أثر التفسير التنزيلي في إبراز فاعلية النص القرآني، حيث تُستعمل «فاعلية النص» بوصفها مفهوماً إجرائياً يدل على قدرة القرآن الكريم على الاستمرار في إنتاج الدلالة، والتفاعل مع التحولات الواقعية، وتوجيه السلوك الفردي والجماعي، من خلال مناهج تفسيرية منضبطة، دون إخلال بثوابت النص أو مقاصده الكلية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع مفهوم التفسير التنزيلي وتحليل خصائصه وضوابطه، والمنهج المقارن في إبراز أوجه الاتفاق والافتراق بينه وبين بعض المناهج القريبة منه، كالتفسير المقاصدي والتفسير الموضوعي. كما استعان بنماذج تطبيقية تهدف إلى توضيح آلية الانتقال من سياق النزول التاريخي إلى الدلالة الممتدة، دون ادعاء تقديم اجتهادات فقهية معاصرة مكتملة. وخلص البحث إلى أن التفسير التنزيلي، متى ما استعمل ضمن ضوابطه المنهجية، يُسهم في إبراز العلاقة الحية بين النص

القرآني والواقع، ويكشف عن مرونة الخطاب القرآني وقدرته على توجيه الوقائع المتجددة، من غير أن يُحتزل في مجرد إسقاطات واقعية أو معالجات وعظية.

الكلمات المفتاحية: التفسير التنزيلي - فاعلية النص القرآني - سياق النزول - فاعلية النص - فقه التنزيل.

Revelation-Based Exegesis and Its Impact on Highlighting the Qur'anic Text's Efficacy: A Methodological and Analytical Study

Dr. Ahmed Hassan Saleh Al-Faqih

Al-Iman University in Seiyun, Yemen

Abstract:

This study examines Tanzīl-based exegesis as a Qur'anic interpretive approach that begins with analyzing the historical context of revelation, its circumstances, and the gradual development of Qur'anic discourse, with the aim of uncovering the mechanisms through which the Qur'anic text maintains its effectiveness and relevance across changing realities. In this study, Tanzīl-based exegesis is not confined to interpreting the Qur'an according to the chronological order of revelation; rather, it is approached as a methodological framework in which the study of revelation serves as an analytical gateway to understanding the objectives of the text and the process by which it moves from addressing specific historical situations to establishing universal principles capable of extended application. The concept of the vitality of the Qur'anic text is employed here as an operational term referring to the text's capacity for continuous meaning production, its dynamic engagement with evolving contexts, and its ability to guide individual and collective conduct through disciplined interpretive methodologies. This usage does not claim the establishment of a new technical term, but rather corresponds to widely used notions in contemporary scholarship, such as textual dynamism, functional relevance, and enduring applicability. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach to trace and analyze the concept, characteristics, and methodological controls of Tanzīl-based exegesis, alongside a comparative approach to distinguish it from related interpretive methods, particularly maqāṣid-based and thematic exegesis. Selected applied examples are

presented to illustrate the methodological transition from the historical context of revelation to extended meaning, without claiming to offer fully developed contemporary legal judgments. The study concludes that Tanzīl-based exegesis, when applied within sound methodological constraints, contributes to highlighting the dynamic relationship between the Qur'anic text and reality, demonstrating its flexibility and enduring relevance through identifiable interpretive mechanisms grounded in the structure and progression of Qur'anic discourse.

Keywords: Tanzīl-based Exegesis – Qur'anic Textual Dynamism – Context of Revelation – Textual Relevance – Application of Revelation.

مقدمة:

يُعدّ القرآن الكريم نصًّا مؤسسًا للخطاب الديني والحضاري في الأمة الإسلامية، وقد تميّز - عبر تاريخ تلقيه وتفسيره - بقدرته المستمرة على توجيه الواقع الإنساني والتفاعل مع تحولاته المتجدّدة، من غير أن يفقد ثوابته العقدية والتشريعية. غير أن هذه القدرة لا تنفصل عن المنهج التفسيري الذي يُقارب النص ويكشف دلالاته في سياقها التاريخي والواقعي. وقد عرّف التراث التفسيري الإسلامي تنوعاً منهجياً واسعاً في مقارنة النص القرآني، شمل التفسير بالمأثور، والتفسير اللغوي، والفقهي، والموضوعي، وغيرها من المناهج التي أسهمت في خدمة النص وضبط معانيه. ومع ذلك، فقد برزت في الدراسات القرآنية المعاصرة عناية متزايدة بما يمكن تسميته بالبعد التنزيلي للتفسير، أي دراسة النص القرآني في سياق نزوله التاريخي، وتتبع تدرّج خطابه، وتحليل علاقته بالواقع الذي نزل فيه، بوصف ذلك مدخلاً لفهم مقاصده العامة وآليات امتداد دلالاته إلى الوقائع اللاحقة. ومن هنا جاء الاهتمام بما يُصطلح عليه في هذا البحث بـ التفسير التنزيلي، لا بمعناه الضيق المقتصر على ترتيب النزول فحسب، بل باعتباره منهجاً تفسيرياً ينطلق من سياق التنزيل وملابساته التاريخية، ليستكشف من خلاله فاعلية النص القرآني وقدرته على توجيه الواقع الإنساني في مختلف الأزمنة. فدراسة النزول، في هذا التصور، ليست غاية مستقلة، وإنما وسيلة منهجية لفهم تشكّل الخطاب القرآني وتدرّج أحكامه، وكيفية انتقاله من معالجة وقائع جزئية إلى إرساء مبادئ كلية قابلة للامتداد. وفي هذا الإطار، يستعمل

البحث مصطلح "فاعلية النص القرآني" بوصفه مفهوماً إجرائياً يعبر عن قدرة النص على الاستمرار في إنتاج الدلالة، والتفاعل مع الوقائع المتجددة، وتوجيه السلوك الفردي والجماعي، من خلال آليات تفسيرية منضبطة. ولا يُقصد بهذا المصطلح ادعاء تأسيس مفهوم اصطلاحي تراثي مستقل، وإنما التعبير عن معنى قريب مما تداولته الدراسات المعاصرة تحت مسميات متعددة، مثل فاعلية النص، ودينامية الخطاب، وصلاحية القرآن لكل زمان ومكان. وتتبع إشكالية البحث من الحاجة إلى تقويم الدور الذي يقوم به التفسير التنزيلي في إبراز هذه الحيوية، وبيان الضوابط المنهجية التي تمنع الانزلاق إلى إسقاطات غير منضبطة على النص، أو الخلط بين التفسير العلمي والاجتهاد الدعوي. ويعتمد البحث في معالجته لهذه الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، مع الاستعانة بنماذج تطبيقية تهدف إلى توضيح آلية الانتقال من سياق النزول إلى الدلالة الممتدة، دون ادعاء تقديم اجتهادات فقهية معاصرة مكتملة. وتتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تقديم معالجة منهجية محررة لمفهوم التفسير التنزيلي من خلال التمييز الدقيق بينه وبين المفاهيم القريبة كفقہ التنزيل والتفسير المقاصدي وبيان ضوابطه المنهجية الحاكمة لعملية تنزيل النص على الواقع بما يسهم في ضبط توظيف في الدراسات التفسيرية المعاصرة. كما يقدم البحث نماذج تطبيقية تبرز آلية الانتقال المنضبط من سياق النزول إلى الدلالة الممتدة وهو جانب لم يحظ - في حدود اطلاع الباحث - بمعالجة تركيبية تجمع بين التأسيس النظري والتطبيق المنهجي في دراسة واحدة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما الضوابط المنهجية التي تحكم التفسير التنزيلي، وما مدى إسهامه المنضبط في إبراز قابلية النص القرآني للتفاعل مع الواقع؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالتفسير التنزيلي في الدراسات المعاصرة؟
2. ما الفروق المنهجية بين التفسير التنزيلي وبين المناهج التفسيرية القريبة؟
3. ما الضوابط الحاكمة لتنزيل النص على الوقائع المتجددة؟
4. كيف تسهم التطبيقات التنزيلية في إبراز فاعلية النص القرآني؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يأتي:

- 1- تحرير مفهوم التفسير التنزيلي وبيان دلالاته الاصطلاحية في الدراسات القرآنية المعاصرة.
- 2- التمييز المنهجي بين التفسير التنزيلي بمعنى ترتيب النزول، وبين فقه تنزيل النصوص على الواقع.
- 3- تحليل الأسس المنهجية التي يقوم عليها كل اتجاه، وحدود التداخل بينهما.
- 4- تقويم دور التفسير التنزيلي في إظهار قابلية النص القرآني للتفاعل مع الواقع، في ضوء الضوابط العلمية للتفسير.
- 5- دراسة نماذج تطبيقية مختارة لبيان آليات التنزيل الصحيح للنص القرآني على الوقائع المعاصرة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية، من أبرزها:

- 1- الإسهام في ضبط المصطلحات التفسيرية المعاصرة، والحد من الخلط المفاهيمي بين مناهج التفسير المختلفة.
- 2- تعزيز الوعي المنهجي بأهمية التمييز بين دراسة سياق النزول التاريخي، وبين الاجتهاد في تنزيل النص على الواقع.
- 3- الإفادة من التفسير التنزيلي في فهم تطور الخطاب القرآني دون إخراجه عن مقاصده الكلية أو ضوابطه العلمية.
- 4- تقديم معالجة تحليلية قد تُفيد الباحثين في الدراسات القرآنية والتفسيرية المعاصرة.

حدود البحث

- الحد الموضوعي: يقتصر البحث على دراسة مفهوم التفسير التنزيلي وأثره المنهجي في إبراز قابلية النص القرآني للتفاعل مع الواقع، دون الخوض في جميع مدارس التفسير أو التطبيقات الفقهية التفصيلية.
- الحد الزمني: يركّز البحث على الدراسات التفسيرية المعاصرة في القرن الأخير، مع الاستفادة من التراث التفسيري عند الحاجة.
- الحد المنهجي: يعتمد البحث على تحليل الاتجاهات العلمية في تعريف التفسير التنزيلي وتقييمها، دون تبني دعوى تأسيس منهج جديد مستقل.

- الحد التطبيقي: تقتصر النماذج التطبيقية على أمثلة مختارة تُوظف لبيان الآلية المنهجية، لا للاستقصاء الشامل.

منهج البحث وإجراءاته

أ- **منهج البحث:** يعتمد البحث على المناهج الآتية:

- 1- المنهج الوصفي التحليلي: لوصف مفهوم التفسير التنزيلي وتحليل تعريفاته واتجاهاته في الدراسات المعاصرة.
- 2- المنهج المقارن: ويقوم بتوظيف المنهج المقارن في هذه الدراسة على موازنة التفسير التنزيلي بالمناهج التفسيرية القريبة منه - ولا سيما التفسير المقاصدي وفقه التنزيل - وفق معايير محدودة تشمل: منطلق كل منهج ومجال اشتغاله، وآلياته في توجيه الدلالة وحدود توظيفه في تنزيل النص على الواقع. وتهدف هذه المقارنة إلى إبراز الخصائص المنهجية للتفسير التنزيلي وتحديد موقعه ضمن الخريطة التفسيرية المعاصرة.

ب- إجراءات البحث

- 1- تتبع تعريفات التفسير التنزيلي في كتب التفسير والدراسات القرآنية المعاصرة، مع بيان سياقات استعمال المصطلح.
- 2- تحليل النماذج التفسيرية التي استُخدم فيها التفسير التنزيلي، وتقويم مدى التزامها بالضوابط العلمية.
- 3- توثيق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، مع ذكر أرقام الآيات والأحاديث ومراجعتها المعتمدة.
- 4- التعريف بالأعلام المعاصرين الوارد ذكرهم عند أول ورود، عند توفر المصادر.
- 5- اختيار نماذج تطبيقية وفق معايير منهجية واضحة، تهدف إلى بيان آلية التنزيل لا مجرد تقرير صلاحية النص.

الدراسات السابقة:

تناولت جملة من الدراسات المعاصرة بعض الجوانب المتصلة بموضوع التفسير التنزيلي، ولا سيما ما يتعلق بسياق النزول وأثره في فهم النص القرآني، ويمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو الآتي:

- تتفق هذه الدراسة مع أطروحة الدكتور/ قطب الريسوني [النص القرآني من تهافت التأويل إلى سعة التدبر] في إثبات فاعلية النص القرآني وقدرته على الاستجابة للواقع، إلا أن بحثي يقوم بتقديم رؤية إجرائية محددة عبر منهج التفسير التنزيلي، متجاوزاً الإطار التنظيري لسعة التدبر إلى ضبط آليات إنزال النص على النوازل المعاصرة. كما ينفرد البحث بوضع فصل منهجي دقيق بين بيان الدلالة التاريخية وبين (فقه التنزيل) التطبيقي، معزراً ذلك بنماذج عملية في القضايا الاجتماعية والسياسية، مما يسد ثغرة الجانب التطبيقي المنضبط التي لم تستغرقها دراسة الريسوني.

- تتقاطع دراستي هذه مع رؤية العلواني في تأصيل (الجمع بين القراءتين) كمدخل لاستعادة فاعلية النص القرآني في شهود الحضارة، إلا أن بحثي يمتاز بالتركيز على (منهج التفسير التنزيلي) كآلية إجرائية وسيطة لضبط هذا الجمع، متجاوزاً الإطار الكلي لـ (قراءة الوحي والكون) إلى تحديد ضوابط لغوية وشرعية تمنع ذوبان النص في الواقع. كما ينفرد بحثي بتقديم نماذج تطبيقية معاصرة (اجتماعية وسياسية) تُبرز كيفية تنزيل النص على النوازل، ساداً بذلك فجوة الجانب الإجرائي المنضبط الذي تركه العلواني كأفق نظري مفتوح.

- دراسة "عدنان بن محمد أبو عمر" المعنونة بـ "أسباب النزول وأثرها في تفسير القرآن الكريم": دراسة نظرية تطبيقية (2017م) تناول أهمية السياق التاريخي للنزول في توجيه الفهم التفسيري، مع تقديم نماذج تطبيقية تُبرز أثر سبب النزول في بيان المعنى. غير أنها اقتصرت على بيان دلالة النص في زمن نزوله، دون تناول آليات تنزيل هذه الدلالة على الواقع المعاصر. وأسهمت دراستي في ترسيخ مركزية السياق التنزيلي في فهم النص.

- وتتفق دراستي هذه مع رؤية بهجت بور في اعتماد (التفسير التنزيلي) كمنهج لفهم النص وفق سياق نزوله التاريخي، إلا أن بحثي يمتاز بتجاوز الإطار (الوصفي التنظيري) العام للقواعد والفوائد إلى بناء إطار منهجي إجرائي يضبط علاقة التفسير بالتنزيل المعاصر. كما ينفرد بتقديم ضوابط علمية (عقدية وشرعية) تمنع إخضاع النص للواقع المتغير، معزراً ذلك بنماذج تطبيقية معاصرة في المجالات السياسية

والاجتماعية، لسد فجوة (التنزيل التطبيقي) التي لم تستغرقها دراسة بهجت بور المقتصرة على زمن التنزيل.

ختاماً، يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها أسهمت في إبراز أهمية السياق التنزيلي في فهم النص القرآني، غير أن معظمها اتجه إلى معالجة جزئية للمسألة؛ فبعضها ركز على أسباب النزول ودلالاتها التفسيرية، في حين تناولت أخرى توظيف النص في الواقع المعاصر دون تحرير كافٍ للضوابط المنهجية الحاكمة لهذه العملية. كما لم تعن تلك الدراسات -في مجملها- ببناء تصور منهجي متكامل للتفسير التنزيلي يحدد مجاله ويميزه عن المناهج التفسيرية القريبة، ويضبط آليات انتقال الدلالة من سياقها التاريخي إلى مجالاتها الممتدة. ومن هنا يأتي هذا البحث ليسهم في سد هذه الفجوة، من خلال تقديم معالجة تأصيلية تطبيقية تجمع بين تحرير المفهوم وتقييد الضوابط وبيان الأثر.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، ومبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على: مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، حدوده، منهجه وإجراءاته، الدراسات السابقة، خطة البحث.

المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي والمنهجي للتفسير التنزيلي: ويشتمل على المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم التفسير التنزيلي ونطاقه الاصطلاحي.

المطلب الثاني: التفسير التنزيلي في التراث التفسيري

المطلب الثالث: التمييز بين التفسير التنزيلي والمناهج التفسيرية القريبة

المبحث الأول: الضوابط المنهجية للتفسير التنزيلي: ويشتمل على:

المطلب الأول: الضوابط اللغوية والسياقية

المطلب الثاني: الضوابط العقدية والشرعية

المطلب الثالث: محاذير تنزيل النص على الواقع

المبحث الثاني: دور التفسير التنزيلي في إبراز قابلية النص القرآني للتفاعل مع الواقع:
ويشتمل على:

المطلب الأول: التفسير التنزيلي وفهم تطور الخطاب القرآني

المطلب الثاني: أثر مراعاة السياق التنزيلي في توجيه الدلالة

المطلب الثالث: حدود هذا الدور وعلاقته بالمناهج التفسيرية الأخرى

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية في تنزيل النص القرآني على الواقع: ويشتمل على:

المطلب الأول: نماذج تطبيقية في القضايا التعبدية والتشريعية.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية في القضايا الاجتماعية.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية في القضايا العامة المعاصرة.

الخاتمة، وتتضمن:

• أبرز النتائج التي توصل إليها البحث

• التوصيات العلمية المنبثقة عن الدراسة

المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي والمنهجي للتفسير التنزيلي

يهدف هذا المبحث إلى ضبط المفاهيم المركزية التي يقوم عليها البحث، وتهيئة الإطار المنهجي لدراسة التفسير التنزيلي، من خلال تحرير المصطلح، وبيان جذوره في التراث التفسيري، والتمييز بينه وبين المناهج التفسيرية القريبة منه، مع الاستئناس بأقوال المفسرين والباحثين، أو الإحالة إلى مؤلفاتهم، تجنباً للتضخم النظري.

المطلب الأول: مفهوم التفسير التنزيلي ونطاقه الاصطلاحي

يُعد مصطلح التفسير التنزيلي من المصطلحات التي شاع استعمالها في الدراسات القرآنية المعاصرة، غير أن هذا الشيوع لم يكن دائماً مصحوباً بضبط اصطلاحى دقيق، مما أدى إلى تعدد دلالاته واختلاف مقاصده المنهجية. فمن حيث اللغة، تدل مادة «نزل» على التدرج والانحدار والهبوط من أعلى إلى أسفل⁽¹⁾، وهو معنى حاضر في توصيف القرآن لطريقة نزول الوحي، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ

عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتَبٍ ﴿[الإسراء: 106]﴾. وقد نبه العلماء إلى أن هذا التجسيم لم يكن مجرد ترتيب زمني، بل كان مرتبطاً بالوقائع والأحداث، ومراعياً لحال المخاطبين⁽¹⁾. ويظهر من تتبع استعمال المصطلح عند المعاصرين أنه يُطلق على اتجاهين رئيسين: أ- تفسير القرآن في ضوء سياق النزول وترتيبه الزمني⁽²⁾.

ب- تنزيل دلالات النص القرآني على الواقع المتجدد. وتتمثل في تجاوز التفسير اللغوي التاريخي وتحويل الوقائع الجزئية لزمن النزول إلى مبادئ كلية قادرة على معالجة المستجدات، وهذا يقتضي تحرير الآيات من قيود الزمان والمكان لإسقاط أبعادها الهدائية على الواقع المعيش، مما يجعل القرآن خطاباً متجدداً يُصلح حال الأمة في كل عصر⁽³⁾.

والاتجاه الأول يؤكد ابن عاشور⁽⁴⁾، بقوله في معرفة أسباب النزول أنها من أهم الوسائل المعينة على فهم معاني القرآن، لما لها من أثر في توجيه الخطاب، وبيان وجه التخصيص في العام، وكشف مقاصد الآيات في سياقها⁽⁵⁾. وفي مقابل ذلك، يقرر محمد الغزالي⁽⁶⁾ الاتجاه الثاني بقوله إن القرآن جاء بالمبادئ الكلية، وترك للاجتهاد البشري مهمة تنزيل هذه المبادئ على الواقع المتجدد، بحسب معطيات كل عصر ومشكلاته، مما يندرج في باب الاجتهاد التطبيقي لا التفسير بالمعنى الاصطلاحي⁽⁷⁾. وعليه، فإن البحث يُميّز بين التفسير التنزيلي

1- النبا العظيم نظرات جديدة في القرآن: 39.

2- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري: 243.

3- تجدد الخطاب القرآني - قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني وإعجازه: 310.

4- هو محمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد بن عاشور: نقيب أشراف تونس وكبير علمائها، ولد عام 1296 الموافق 1879هـ، رئيس المفتين المالكيين بتونس وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس. عين (عام 1932) شيخاً للإسلام مالكيًا. وتوفى 1393 هـ الموافق 1973م. انظر: الأعلام: 6/ 173.

5- التحرير والتنوير: 1/ 46-50.

6- محمد الغزالي (1917-1996م): عالم ومفكر إسلامي مصري، يعد من أبرز دعاة التجديد والوسطية في العصر الحديث، ومحاربة الجمود الفكري والاستبداد. تميزت مؤلفاته بالجمع بين أصالة النص القرآني ومتطلبات الواقع المعاصر، سعياً لإعادة بناء الشخصية المسلمة على أسس من الوعي والحرية. انظر: محمد الغزالي، مدرسة فكرية ومنهج حياة، للدكتور يوسف القرضاوي.

7- كيف نتعامل مع القرآن: 107.

بوصفه بياناً لدلالة النص في سياق نزوله، وبين فقه تنزيل هذه الدلالة على الواقع، مع الإقرار بوجود صلة منهجية بينهما من حيث الاستمداد، دون خلطٍ في الوظيفة أو تطابقٍ في المجال.

المطلب الثاني: التفسير التنزيلي في التراث التفسيري

على الرغم من حداثة مصطلح التفسير التنزيلي، فإن مضمونه حاضر في التراث التفسيري حضوراً واضحاً، وإن لم يُصغ بهذا اللفظ الاصطلاحي. فقد اعتنى الصحابة رضي الله عنهم بربط الآيات بوقائع نزولها، وعدّوا معرفة السبب والسياق معيّنًا على فهم المراد، لا قيّدًا على دلالة النص. وقد قرر ابن تيمية هذا الأصل تقريراً دقيقاً بقوله: «قولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب»⁽¹⁾، أي: من جملة ما تتناوله الآية. وبمثل هذا قرر الزركشي⁽²⁾، ونسبه إلى المفسرين عامة، فقال: «وما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية فقد يكون من هذا الباب، لاسيما وقد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»⁽³⁾. ويُفهم من هذا المسلك أن العناية بسياق النزول ووقائعه كانت وسيلةً لبيان دلالة النص في زمن التنزيل، وهو المعنى الذي يندرج - في الجملة - ضمن ما يُطلق عليه في الدراسات المعاصرة التفسير التنزيلي. كما أن تقسيم القرآن إلى مكّي ومدني، وما يترتب عليه من معرفة طبيعة الخطاب وأهدافه، يُعد من أوضح صور مراعاة السياق التنزيلي عند السلف، وقد بنى المفسرون على ذلك فهمهم لتدرج التشريع وتتنوع أساليب الخطاب. وفي المقابل، فإن تنزيل النص على الوقائع اللاحقة كان ضمن إطار الاجتهاد الفقهي، لا بوصفه تفسيراً للنص، وهو ما يدل على إدراك العلماء للفصل المنهجي بين بيان الدلالة وتطبيقها.

1- مقدمة في أصول التفسير: 38.

2- هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي، ولد سنة 745هـ، وقد أخذ عن جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني، توفي بمصر ودفن بالقرافة، سنة 794هـ، انظر: شذرات الذهب.

3- البرهان في علوم القرآن: 1/ 126.

المطلب الثالث: مفهوم فاعلية النص القرآني وعلاقته بالتفسير التنزيلي

أولاً: مفهوم فاعلية النص القرآني:

يُستعمل مصطلح فاعلية النص القرآني في الدراسات المعاصرة للدلالة على قدرة الخطاب القرآني على الاستمرار في أداء وظيفة الهداية والتوجيه عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة، مع ثبات أصوله الدلالية، وقابليته للفهم والتفاعل مع الوقائع المتجددة. ولا يُقصد بفاعلية النص خروجه عن معانيه اللغوية أو سياقاته الأصلية، وإنما يُراد بها مرونة الدلالة في حدودها المنهجية، بما يسمح باستنباط الهدايات والمعاني المناسبة لتغيّر الأحوال، دون إخلال بثوابت النص أو مقاصده⁽¹⁾. ويمكن - في ضوء ذلك - تعريف فاعلية النص القرآني بأنها: صفة دلالية تُمكن النص من الاستمرار في إنتاج المعنى والهداية، مع ثبات أصوله ومرونة تنزيل هداياته، في إطار اللغة والسياق والمقاصد الشرعية⁽²⁾.

ثانياً: مكونات فاعلية النص القرآني:

ومن خلال هذا التصور، يمكن ردّ مكونات فاعلية النص القرآني إلى جملة من العناصر المتكاملة، من أبرزها:

- 1- الثبات في الأصول الدلالية: وذلك بالمحافظة على المعنى الشرعي الصحيح للنص، وعدم إخرجه عن دلالاته اللغوية والسياقية.
- 2- المرونة في توجيه المعنى: بما يسمح باستنباط الهدايات المناسبة لتغير الأحوال، دون ابتداع دلالات لا يحتملها النص.
- 3- الاستمرارية الزمنية: حيث يمتد أثر الخطاب القرآني إلى الأجيال المتعاقبة، دون أن يفقد قدرته على التأثير.
- 4- الملاءمة مع الواقع: من حيث قابلية الهدايات القرآنية للفهم والتوظيف في معالجة القضايا المتجددة، لا من حيث تنزيل الأحكام مباشرة.

1- تجدد الخطاب القرآني - قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني، وإعجازه: 304 ، وص 313 في الخاتمة.

2- النص القرآني من تهافت التأويل إلى سعة التدبر: رؤية في الضوابط والمنطقات: 14.

5-الفاعلية العملية: وذلك بترجمة الهداية القرآنية إلى سلوكٍ وقيمٍ وأخلاق، عبر آليات الاجتهاد المنضبط. (1).

ثالثاً: علاقة فاعلية النص بالتفسير التنزيلي:

يتضح من ذلك أن التفسير التنزيلي يُسهم في إبراز فاعلية النص القرآني من خلال ربط دلالاته بسياق نزوله، وكشف مقاصده الأصلية، وهو ما يوفّر الأساس العلمي لفهم النص فهماً حياً متجدّداً، دون أن يتحوّل التفسير إلى تنزيلٍ مباشرٍ على الوقائع.

المطلب الرابع: التمييز بين التفسير التنزيلي والمناهج التفسيرية القريبة.

من خلال استقراء الاتجاهات التفسيرية المعاصرة، يتضح أن ثمة تداخلاً مفاهيمياً بين التفسير التنزيلي الذي يُعنى ببيان دلالة النص في ضوء سياق نزوله التاريخي ومراحله الزمانية، وبين فقه التنزيل الذي يمثل جهداً اجتهادياً لاحقاً يهدف إلى تفعيل تلك الدلالات في الواقع المتجدد. وبالرغم من وجود صلة منهجية بينهما من حيث الاستمداد؛ إذ يمثل التفسير التنزيلي الأساس العلمي الذي ينطلق منه فقه التنزيل، إلا أن الخلط بين وظيفة كل منهما قد يُفضي إلى انحرافات منهجية أو تحميل النص ما لا يحتمله (2). ويمكن إجمال أهم الفروق المنهجية بينهما في النقاط الآتية:

- 1- من حيث المفهوم والنطاق: ينطلق التفسير التنزيلي من دراسة سياق نزول النص وملاساته التاريخية وتتبع تدرج خطابه، بينما يُعد فقه التنزيل مجالاً اجتهادياً لاحقاً يُعنى بكيفية إسقاط تلك الدلالات على الواقع المعاصر والوقائع الإنسانية المتجددة (3).
- 2- من حيث الوظيفة والمقصد: تتركز وظيفة التفسير التنزيلي في الكشف عن آليات فاعلية النص وكيفية انتقاله من معالجة الوقائع الجزئية إلى بناء المبادئ الكلية، في

1- تجدد الخطاب القرآني- قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني وإعجازه: 306 - 314.

2- الاجتهاد: النص، المصلحة، الواقع: 59 - 64. تجدد الخطاب القرآني: 305.

3- تجدد الخطاب القرآني: قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني وإعجازه: 306؛ الاجتهاد: النص، المصلحة، الواقع:

حين يتجه فقه التنزيل نحو تفعيل هذه المبادئ في الواقع العملي بحسب معطيات كل عصر ومشكلاته⁽¹⁾.

3- من حيث الارتباط الزمني: يرتبط التفسير التنزيلي بزمان التنزيل وما أحاط به من ملبسات تاريخية وسياقات نزول، أما فقه التنزيل فيرتبط ب الواقع المعاصر وما يفرضه من مستجدات تستدعي الاجتهاد التطبيقي.

4- من حيث طبيعة العملية العلمية: يمثل التفسير التنزيلي عملية بيان وتحليل لدلالة النص في ضوء سياقه الأصلي، بينما يمثل فقه التنزيل عملية اجتهاد وتطبيق تتجاوز شرح الألفاظ إلى توجيه السلوك الفردي والجماعي في الواقع المعاصر.

5- من حيث الضوابط الحاكمة: يخضع التفسير التنزيلي لضوابط اللغة، والسياق التاريخي، وأسباب النزول، والتمييز بين المكي والمدني، بينما يستند فقه التنزيل إلى فقه الواقع، وفقه المآلات، ومقاصد الشريعة الكلية لضمان سلامة التطبيق⁽²⁾.

وقد خَلَصَ هذا المبحث إلى أن التفسير التنزيلي - بمعناه المرتبط بسياق النزول - أصلٌ راسخ في التراث التفسيري، وأن الإشكال المعاصر يكمن في اتساع استعمال المصطلح وتداخل دلالاته مع مجالات اجتهادية أخرى. ومن ثم فإن ضبط المفهوم والتمييز بينه وبين المناهج القريبة يُعد مدخلاً منهجياً ضرورياً لدراسة أثره في إبراز فاعلية النص القرآني وقابليته للتفاعل مع الواقع في إطار الضوابط العلمية.

المبحث الأول: الضوابط المنهجية للتفسير التنزيلي

يُعد الالتزام بالضوابط المنهجية شرطاً أساساً لصحة أي ممارسة تفسيرية، ولا سيما في القضايا التي تتصل بسياق النزول أو بتنزيل دلالات النص على الواقع؛ لما قد يترتب على تجاوز هذه الضوابط من تحمیل النص القرآني ما لا يحتمله، أو الخلط بين التفسير والاجتهاد. ومن ثم يهدف هذا المبحث إلى بيان أهم الضوابط التي تحكّم التفسير التنزيلي، وتحدد مجاله المشروع، وتمنع الانفلات الدلالي، وذلك في ضوء ما قرره علماء التفسير وأصول الفقه.

1- الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده: 115؛ تجدد الخطاب القرآني: 307، نقلا عن النورسي بديع الزمان، الكلمات.

2- تجدد الخطاب القرآني: قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني وإعجازه: 303-310.

المطلب الأول: الضوابط اللغوية والسياقية

يُعد الالتزام بالدلالة اللغوية للألفاظ القرآنية وسياقها من أهم الضوابط التي لا يصح تجاوزها في أي تفسير، سواء أكان تفسيرًا تنزيليًا أم غيره؛ إذ إن النص القرآني نزل بلسان عربي مبين، وتوجّهه إلى مخاطبين لهم سياقهم الزمني والاجتماعي. وقد أشار الطبري إلى ذلك بقوله: "توجيه معاني كتاب الله TM إلى الظاهر المستعمل في الناس، أولى من توجيهها إلى الخفيّ القليل في الاستعمال" (1).

ويشمل هذا الضابط مراعاة: دلالات الألفاظ في استعمالها العربي، وسياق الآية ضمن السورة وأسباب النزول، والمرحلة المكية أو المدنية. وقد نبه العلماء إلى أن إهمال السياق يؤدي إلى انحراف في الفهم، حتى وإن استند إلى معنى لغوي محتمل. وفي هذا المعنى يقول الزركشي: "القرينة السياقية تُرشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المُراد، وتخصيص العام، وتقييد المُطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مُراد المُتكلم فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظرته" (2). وقد نقل السيوطي (3)، عن الواحدي وابن دقيق العيد وابن تيمية أن معرفة أسباب النزول من أعظم ما يُستعان به على فهم كتاب الله، لما لها من أثر في بيان المراد، وتوجيه الخطاب، ودفع توهم العموم في غير موضعه، لا على سبيل الحصر، بل بوصفها قرينة موجهة للفهم (4).

وبذلك يتضح أن مراعاة اللغة والسياق - بجميع مستوياته - تمثل الأساس الأول الذي يُبنى عليه التفسير التنزيلي المنضبط. ولا يخفى أن سبب النزول هو العماد المفسر للسياق، وبدونه يصبح النص مجرداً عن بيئته الواقعية، مما يضعف القدرة على تنزيله على مشكلات الحاضر.

1- جامع البيان في تأويل القرآن: 6 / 309.

2- البرهان في علوم القرآن: 200/2.

3- هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن عثمان الخضيرى الأسيوطي ولد في رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، ونشأ في القاهرة يتيماً، اشتغل بالعلوم وكان عَلمها توفي ليلة الجمعة لتسعة عشر يوماً خلت من جمادى الأولى سنة (911) للهجرة، وكان عمره إحدى وستين سنة، انظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: 110.

4- الإتيان في علوم القرآن: 107/1 - 108.

المطلب الثاني: الضوابط العقدية والشرعية

يُعدّ الالتزام بالضوابط العقدية والشرعية من أهم ما يحفظ سلامة التفسير التنزيلي، ويمنع الانحراف في فهم النص القرآني عند ربطه بسياق نزوله، إذ إن مراعاة التدرج التنزيلي لا تعني بحال إخضاع العقائد أو الأحكام القطعية للتطور أو التبدّل، وإنما تتصل بطريقة عرض الخطاب وتوجيهه في مراحل الدعوة المختلفة.

أولاً: الضوابط العقدية

1- سلامة العقيدة عند المفسّر بأن يكون قائماً على منهج أهل السنة والجماعة، بعيداً عن التأويلات الكلامية أو الفلسفية التي تُخلّ بصفاء التوحيد. وقد عدّ السيوطي العقيدة السليمة المستقيمة على منهاج الكتاب والسنة وسلف الأمة من أهم شروط المفسر⁽¹⁾. كما قرر مناع القطان أن فساد الاعتقاد يؤدي إلى تحريف النصوص وحملها على غير مرادها⁽²⁾.

2- عدم إخضاع أصول العقيدة للتدرج التنزيلي فالتدرج الوارد في النصوص إنما هو في عرض الخطاب وتربية المخاطبين، لا في ثبوت أصول التوحيد والإيمان. وقد بيّن محمد الغزالي أن التدرج وقع في مجال التشريع، لا في أصل العقيدة التي جاء القرآن فيها بالحسم والقطع⁽³⁾.

3- مراعاة المقاصد العقدية في كل مرحلة من مراحل النزول حيث ركز القرآن المكي على تقرير التوحيد والبعث والنبوة، بينما جاء القرآن المدني بتثبيت تلك الأصول وتنزيلها في بناء الجماعة المسلمة وتشريع الأحكام، كما بيّن ذلك حسن عباس في دراسته لطبيعة الخطاب المكي والمدني⁽⁴⁾.

1- الإتيان في علوم القرآن: 2 / 498.

2- مباحث في علوم القرآن: 340.

3- كيف نتعامل مع القرآن: 130.

4- قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية: 43.

ثانياً: الضوابط الشرعية

1- الالتزام بمقاصد الشريعة وأحكامها القطعية بحيث تُفهم الآيات في سياقها المرهلي دون الإخلال بثوابت التشريع، وقد قرر الريسوني أن فهم النص متوقف على تحري مقاصد الخطاب كما أرادها الشارع، دون زيادة أو تجاوز (1).

2- التمييز بين الأحكام المرهلية والأحكام النهائية فبعض الأحكام وردت في سياق مرهلي تمهيدي، ثم استُكملت بتشريعات لاحقة، ولا يعني ذلك إلغاء جميع الأحكام السابقة، بل يُنظر إليها في ضوء قواعد النسخ والتدرج ومقاصد التشريع، وفق منهج الاجتهاد المنضبط.

3- الالتزام بالاستدلال المنضبط بحيث لا يُستخرج من الآيات المكية أو المدنية ما يُعارض نصوصاً قطعية متأخرة في النزول، لأن الاستدلال فرع عن الجمع بين النصوص لا معارضتها.

4- الالتزام بالمنهج النبوي في الفهم والتلقي إذ إن النبي ﷺ هو المبيّن عن الله تعالى، وسنته شارحة للقرآن ومكمّلة له، وقد قرر ابن تيمية أن أصدق طرق التفسير تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة (2).

5- الموازنة بين السياق التاريخي وقدسية الوحي بحيث لا يتحول الاهتمام بظروف النزول إلى قراءة تاريخية محضة تُفرغ النص من عالميّته؛ وذلك لأن القرآن خطاب هداية عام، قال تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا} [الأعراف: 158].

وقد خلص هذا المبحث إلى أن التفسير التنزيلي لا يستقيم منهجاً ولا يُثمر نتائج علمية معتبرة إلا بالالتزام بجملة من الضوابط المنهجية التي تضبط مجاله وتمنع الانفلات في دلالاته. وقد تبين أن مراعاة الدلالة اللغوية والسياق القرآني، بما يشمل من أسباب النزول والتمييز بين المكي والمدني، تمثل الأساس الأول في هذا المنهج، ولا يصح تجاوزها عند بيان المعنى أو تنزيهه.

1- الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده: 93.

2- مقدمة في أصول التفسير: 93.

كما أظهر المبحث أن الضوابط العقدية والشرعية تمثل صمام الأمان للتفسير التنزيلي، إذ تحفظ ثوابت العقيدة والأحكام القطعية، وتمنع الخط بين التفسير والاجتهاد التطبيقي، مع ضرورة الالتزام بالمنهج النبوي ومقاصد الشريعة دون إخلال بدلالة النص.

وقد وضح هذا المبحث أن تجاوز هذه الضوابط يؤدي إلى محظورات منهجية وفكرية في تنزيل النصوص على الواقع، وهو ما يؤكد أن ضبط المنهج شرط أساس لإبراز فاعلية النص القرآني في التفاعل مع الواقع، دون المساس بقدسيته أو تحميله ما لا يحتمله.

المطلب الثالث: المحظورات في تنزيل النصوص على الواقع

يُعدّ تنزيل النصوص الشرعية على الوقائع المعاصرة من أدقّ مجالات الاجتهاد؛ إذ يتوقف على سلامته اجتماع فهم صحيح للنص، وفهم دقيق للواقع، ثم تحقيق التناسب بينهما في ضوء مقاصد الشريعة وضوابطها. ومع التنبيه إلى أن تنزيل النصوص على الواقع يُعدّ ثمرة لاحقة للفهم التفسيري، لا جزءاً من التفسير التنزيلي ذاته، إلا أن الخلل في أحدهما ينعكس بالضرورة على الآخر؛ فإن هذا المجال يتعرض لانحرافات متعددة تُعرف بالمحظورات في التنزيل، ويمكن تصنيفها إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: المحظورات الشرعية والفكرية

1- تحريف النصوص عن مقاصدها الشرعية وذلك بتأويلاتٍ معاصرة تُفَرِّغ النص من دلالاته الأصلية بحجة مواكبة الواقع، وهو لونٌ من التأويل المنفلت الذي حذّر منه العلماء؛ لأن المقاصد الشرعية تُعد الميزان الضابط للتوفيق بين النص والواقع، لا أداة لتعطيل النص أو إفراغه من محتواه. قال الشاطبي: «لا يحصل العلم بالقرآن إلا لمن أحكم أصول الشريعة، وعرف مقاصدها جملةً وتفصيلاً»⁽¹⁾. وقال ابن عاشور: «فغرض المفسر بيان ما يصل إليه أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه بآتم بيان

يحتمله المعنى ولا يأباه اللفظ»⁽¹⁾. وعليه، فلا يُقبل تنزيلُ يصادم الكليات الشرعية أو يناقض مقاصد الهداية والإصلاح، وهو ما يميز المنهج التفسيري المنضبط عن التأويل الحداثي الذي يفصل النص عن غاياته التعبدية والتشريعية.

2- إخضاع النص القطعي للواقع المتغير أو إهمال فقه الواقع وكلا الأمرين انحرافٌ منهجي؛ فالأول يجعل الواقع حاكمًا على النص، والثاني يُنتج أحكامًا غير منضبطة لقصور التصور. وقد قرر ابن القيم هذا الميزان بقوله: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: فهم الواقع وفقه فيه... وفهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ»⁽²⁾. فالمنهج السليم يوازن بين النص والواقع دون أن يطغى أحدهما على الآخر.

3- عدم التمييز بين النصوص القطعية والنصوص الظنية مما يؤدي إلى تنزيل نصوص ظنية على نحو يصادم الأصول القطعية، وهو خلل في منهج الاستدلال، قال الشاطبي: «مخالفة الظني لأصل قطعي يسقط اعتبار الظني على الإطلاق»⁽³⁾.

4- الخطأ في فهم النص قبل تنزيهه وذلك بإهمال دلالاته اللغوية والسياقية والشرعية؛ لأن الخطأ في الفهم يستلزم الخطأ في التنزيل. قال ابن تيمية: «ولا بد في تفسير القرآن والحديث من معرفة ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ وكيف يفهم كلامه»⁽⁴⁾. وقال الزركشي: «طريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق»⁽⁵⁾.

5- توظيف النصوص لخدمة توجهات فكرية أو سياسية أو حزبية مما يُفقد النص قدسيته، ويحوّله إلى أداة صراع دنيوي، والأصل أن يكون القصد من تنزيل النص تحقيق مراد الله تعالى وهداية الخلق. قال الشاطبي: «المقصد الأول إذا تحراه المكلف

1- التحرير والتنوير: 41/1.

2- إعلام الموقعين عن رب العالمين: 165 / 2.

3- الموافقات في أصول الشريعة: 188 / 3.

4- مجموع الفتاوى: 116 / 7.

5- البرهان في علوم القرآن: 172 / 2.

يتضمن القصد إلى كل ما قصده الشارع من حصول مصلحة أو درء مفسدة، ... لا يشوبه غرض ولا حظ»⁽¹⁾.

القسم الثاني: المحظورات المنهجية والعلمية

1- التسرع في تنزيل النصوص على النوازل دون استكمال أدوات الاجتهاد وذلك بإهمال الجمع بين فقه النص وفقه الواقع، إذ الاجتهاد الصحيح يقوم على مسارين متكاملين: فهم النص واستنباط حكمه، ثم تنزيله على الواقع في ضوء المعطيات المؤثرة.

2- تعميم الأحكام الخاصة أو المقيدة بأحوال معينة مما يؤدي إلى فساد في الفهم والتطبيق، وقد نبه ابن رشد إلى أن الألفاظ الخاصة تُحمل على خصوصها، كما تُحمل ألفاظ العموم على عمومها إلى أن يدل دليل التخصيص أو التعميم⁽²⁾.

3- إغفال فقه المآلات وعدم تقدير نتائج التنزيل فيستعمل النص في موضع يترتب عليه مفسدة أعظم، مع أن النظر في مآلات الأفعال معتبرٌ شرعاً، قال الشاطبي: الأعمال أسباب لمسببات هي مقصودة للشارع، فاعتبار المآلات في جريان الأسباب مطلوب⁽³⁾.

4- إخراج النص من سياقه اللغوي أو الشرعي العام وذلك بأخذه مبتوراً عن نظائره أو عن النصوص المبيّنة له، مما يؤدي إلى قطيعة بين النص وتنزيله الصحيح؛ إذ إن النصوص يفسر بعضها بعضاً، ويُقيد مطلقها، ويُخصص عامها⁽⁴⁾.

يتضح مما سبق أن تنزيل النصوص على الواقع علمٌ دقيق يجمع بين فقه الشريعة وفقه الحياة، ولا يستقيم إلا بترابط ثلاثة أبعاد: فقه النص، وفقه الواقع، وفقه المآلات. وأن الإخلال بأيٍّ من هذه الأبعاد يُوقع المفسر أو المفتي في محظورات شرعية أو منهجية تُقضي إلى الانفلات الدلالي أو سوء التطبيق، بما يُنافي مقصود الشريعة في الهداية والإصلاح. وقد خلص هذا المبحث إلى أن التفسير التنزيلي لا

1- الموافقات: 2 / 340.

2- الضروري في أصول الفقه: 117.

3- الموافقات: 5 / 178.

4- طرق الكشف عن مقاصد الشارع: 92.

يُمارَس بمعزل عن الضوابط اللغوية والسياقية والعقدية، وأن تجاوزه لهذه الضوابط يُفضي إلى انحراف في الفهم، أو خلط بين مجالات علمية متميزة. كما تبين أن ضبط العلاقة بين التفسير وتنزيل النص على الواقع يُعد ضرورة منهجية لحماية النص القرآني من التوظيف غير المنضبط، وضمان سلامة الاستدلال به.

المبحث الثاني: أثر التفسير التنزيلي في إبراز فاعلية النص القرآني

يُعنى هذا المبحث ببيان الأثر المعرفي والمنهجي للتفسير التنزيلي في إبراز فاعلية النص القرآني، من خلال الكشف عن دلالاته الوظيفية في سياق نزوله المرهلي، وما يترتب على ذلك من إظهار صلاحية الوحي وقدرته على التفاعل مع الواقع الإنساني في مختلف مراحلها، دون الخلط بين بيان الدلالة التفسيرية للنص وبين تنزيله الاجتهادي على الوقائع الجزئية.

ومن خلال تتبع مسار التنزيل، يتضح أن القرآن الكريم لم يأت خطابًا جامدًا أو معزولًا عن الواقع، بل نزل منجمًا وفق سنن تربوية وتشريعية مقصودة، تُبرز حيويته واستمرارية أثره في توجيه الفرد وبناء المجتمع. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث مظاهر هذا الأثر في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إبراز خاصية الصلاحية لكل زمان ومكان

يدلّ المنهج التنزيلي على أن القرآن الكريم ليس خطابًا تاريخيًا محدودًا بزمن النزول، بل هو خطاب ممتدّ الهداية، يحمل في بنيته التشريعية والتربوية مقومات الديمومة والتجدد. ويظهر ذلك بجلاء من خلال نزوله منجمًا على مدى ثلاثٍ وعشرين سنة، بما يعكس مراعاة الوحي لأحوال المخاطبين وتدرجهم في التلقي والبناء. ويُبرز التفسير التنزيلي خاصية الصلاحية الزمانية والمكانية للقرآن من خلال جملة من المعالم، من أبرزها:

1- إظهار التدرج في التشريع إذ يكشف تتبع مراحل التنزيل عن حكمة الوحي في معالجة القضايا بحسب استعداد المجتمع وتكوينه، حيث قُدمت العقيدة والتركيبية قبل الأحكام التفصيلية، وهو ما عبّرت عنه عائشة رضي الله عنها بقولها: «إنما نزل أول

ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار...»⁽¹⁾. وهو ما يدل على أن التدرج لم يكن مرحلياً عارضاً، بل سنّة تشريعية وتربوية تكشف مرونة الخطاب القرآني وقدرته على مواكبة التحولات دون إخلال بأصوله⁽²⁾.

2- ربط الخطاب بعلمه ومقاصده فالتفسير التنزيلي لا يقتصر على بيان الحكم في سياقه التاريخي، بل يُظهر علله ومقاصده التي تجعل تطبيقه ممكناً في نظائر الوقائع المتجددة، دون إخلال بثوابته. وقد سعى العلماء إلى ضبط هذه العلل بأوصاف ظاهرة منضبطة، تحقيقاً للمصالح التي شرّعت الأحكام لأجلها، وهو ما يُمكن من امتداد دلالة النص عبر الأزمنة.

3- تجلية الوحدة البنائية للقرآن حيث تتكامل الآيات المكية والمدنية في بناء منظومة عقديّة وتشريعية واحدة، تبدأ بتأسيس القواعد الكلية، ثم تُستكمل بالأحكام التفصيلية، كما قرره الشاطبي في بيان تدرج البناء القرآني من الأصول إلى الفروع⁽³⁾.

وعليه فإنّ ما يقرره المنهج التنزيلي من فاعلية النص القرآني يجد تأصيله العميق في نظرية المقاصد الكلية؛ حيث يرى الإمام الشاطبي أن استمرارية صلاحية الشريعة تكمن في كونها جاءت لحفظ مصالح العباد التي لا تتغير بتغير الأزمان، معتبراً أن التدرج في التنزيل يمثل النموذج الأسمى لمراعاة القدرة البشرية⁽⁴⁾.

وهذا ما يؤكد الطاهر بن عاشور في ذهابه إلى أن عالمية القرآن واستدامة هدايته نابعة من كونه خطاباً موجهاً للفطرة البشرية، مما يحرره من قيود اللحظة التاريخية ليصبح نصاً متحركاً مع تطور المجتمعات⁽⁵⁾.

وبذلك، فإن التفسير التنزيلي حين يربط الحكم بعلمه ومقاصده، فإنه يُفعل فيه قوة الاستمرار، محولاً إياه من نص تاريخي إلى منهجية إصلاحية مستمرة.

1- صحيح البخاري، برقم (4993)، (6/ 228).

2- البيان في مباحث من علوم القرآن: 68 - 71؛ تجدد الخطاب القرآني: 303، 313.

3- الموافقات: 3/ 335.

4- الموافقات: 2/ 105.

5- مقاصد الشريعة الإسلامية: 214.

المطلب الثاني: ربط النص القرآني بالواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

يتميز التفسير التنزيلي بكونه لا يفصل بين النص القرآني والواقع الذي نزل فيه، بل يُبرز كيفية تفاعل الخطاب القرآني مع الأحداث والوقائع في مراحل النزول المختلفة، بما يكشف عن دلالاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سياقها التاريخي، ويظهر وظيفته الإصلاحية في بناء الفرد والمجتمع، وذلك في إطار البيان التفسيري لدلالة النص، لا في مقام تنزيل الأحكام على الوقائع الجزئية. ويتبين من خلال هذا المنهج أن الخطاب القرآني قد واكب الواقع الإنساني في تحولاته الكبرى، فكان يعالج قضاياها معالجةً مرحلية تراعي طبيعة المجتمع وأولوياته منها:

1- معالجة الواقع العقدي والاجتماعي في المرحلة المكية: إذ ركزت الآيات

المكية على تصحيح الانحراف العقدي، ومواجهة مظاهر الشرك والظلم والتمييز الطبقي، وترسيخ قيم العدالة والكرامة الإنسانية، دون الخوض في التشريعات التفصيلية. وفي هذا المعنى يقول فضل عباس:

«إن القرآن المكي ظل طوال ثلاث عشرة سنة لا يقرر شيئاً من التشريعات والتنظيمات، وإنما كان التركيز على مسائل العقيدة وحدها»⁽¹⁾.

كما يبين محمد بكر أن القرآن المكي انصرف إلى ترسيخ الأصول الاعتقادية الكبرى التي قامت عليها جميع الرسائل السماوية، مما شكّل الأساس القيمي لبناء المجتمع الإسلامي لاحقاً⁽²⁾.

2- تنظيم الواقع السياسي والاقتصادي في المرحلة المدنية: حيث انتقل الخطاب

القرآني إلى معالجة القضايا العملية المرتبطة ببناء المجتمع والدولة، فأسس لمفاهيم الحكم والشورى والحقوق، ونظّم المعاملات المالية، والإنفاق العام، والعلاقات الداخلية والخارجية، بما في ذلك العلاقة مع أهل الكتاب. وقد أشار الزركشي إلى أن القرآن

1- التفسير والمفسرون في العصر الحديث: 2/ 396.

2- دراسات في علوم القرآن: 48.

المدني تميّز بتناول التشريعات التفصيلية والأحكام العملية في مختلف شؤون الحياة، بما يعكس انتقال الأمة من مرحلة التأسيس العقدي إلى مرحلة التنظيم والبناء⁽¹⁾.

3- إبراز تطور الخطاب القرآني في بناء الأمة: ويكشف تتبع مراحل النزول عن تطور منهجي في الخطاب القرآني، من الدعوة الفردية والتربية الإيمانية في المرحلة المكية، إلى إقامة الكيان الاجتماعي والسياسي في المدينة، حيث واجه المجتمع الإسلامي تحديات خارجية تتصل بوجوده وأمنه، وتحديات داخلية تتعلق بتنظيم شؤونه على أسس تحقق الانسجام بين المبادئ العقدية والواقع العملي. وقد عبّرت الآيات المدنية عن هذه القضايا، فنظّمت شؤون الجهاد والمال والحكم والأسرة والعقوبات، ودعت إلى التكافل الاجتماعي بوصفه أساساً للأمن والاستقرار⁽²⁾.

ويُفهم هذا الربط بين النص والواقع في إطار البيان التفسيري لدلالة الخطاب القرآني وسياقه التنزيلي، لا في مقام التنزيل التطبيقي المباشر للأحكام. وبهذا يُعيد التفسير التنزيلي الاعتبار للقرآن بوصفه مصدرًا حيًّا للهداية والإصلاح، ويُبرز قدرته على توجيه الحياة العامة وبناء المجتمعات في مختلف الأزمنة، دون إخلال بثوابته أو تحميله ما لا يحتمله.

المطلب الثالث: إحياء دور القرآن في توجيه الفرد والأمة:

يُسهّم التفسير التنزيلي في إحياء الدور التربوي والإصلاحي للقرآن الكريم، من خلال عرضه للخطاب القرآني في سياقه الزمني والتربوي المتدرّج، بما يُبرز منهج الوحي في بناء الفرد والأمة عبر مراحل الدعوة المختلفة. ويكشف هذا المنهج عن كيفية انتقال الخطاب القرآني من غرس أصول الإيمان في المرحلة المكية إلى تنظيم الحياة الجماعية وبناء المجتمع في المرحلة المدنية، مما يجعل من التفسير التنزيلي إطارًا لفهم الوظيفة التربوية للقرآن في مسار التغيير والإصلاح.

ويتجلى أثر هذا المنهج في توجيه الفرد والأمة من خلال جملة من المعالم:

1- البرهان في علوم القرآن: 1/ 177.

2- المدخل إلى علوم القرآن الكريم: 97.

1- ترسيخ معاني التزكية والإيمان وفق سنن التدرج إذ يُبرز التفسير التنزيلي أن بناء الإيمان وتزكية النفوس كان مقدّمًا على سائر التكاليف، وأن مراعاة مراحل النزول تُعين على فهم هذا التدرج التربوي، وتقي من أخطاء في الفهم أو الاستدلال. وفي هذا المعنى يقول عبد الرحمن حبنكة: «إن مراعاة مراحل التنزيل وأزمانه وملاحظتها لدى التدبر تحمي من أخطاء تفسيرية قد يقع فيها بعض المفسرين...»⁽¹⁾. ويُظهر هذا أن التفسير التنزيلي لا يقتصر على بيان المعنى، بل يُسهم في حفظ سلامة الفهم التربوي للخطاب القرآني.

2- تعميق الوعي السنّني بقوانين النصر والهزيمة والتغيير حيث يكشف تتبع مراحل النزول عن حضور السنن الإلهية في الخطاب القرآني، بوصفها قوانين تحكم حركة الواقع والمجتمع. فالنصر مرتبط بأسباب موضوعية كالوحدة والطاعة والصبر، والهزيمة نتيجة خلل ذاتي، كما قرره القرآن في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: 165]. كما قرر القرآن أن التغيير يبدأ من الداخل، بإصلاح القيم والسلوك، قبل أن ينعكس على الواقع الخارجي، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]. ويسهم إبراز هذه السنن في قراءة النصوص قراءة واعية، تُبعدها عن التفسيرات القدرية أو العاطفية، وتجعلها أداة لفهم الواقع وتشخيص أزماته.

3- إعادة تفعيل الوظيفة الحضارية للقرآن إذ يُعيد التفسير التنزيلي ربط النص القرآني بواقع الأمة في ضوء مقاصده العليا، فيبرز دوره في تحريك طاقات الأفراد والجماعات نحو الإصلاح والنهضة، ويقدم القرآن بوصفه مصدرًا للهداية العملية، لا مجرد نصّ يُتلى دون وعي بسياقه ومراحله ووظيفته.⁽²⁾

ويُفهم هذا الدور التربوي والحضاري في إطار البيان التفسيري لدلالة الخطاب القرآني وسياقه التنزيلي، لا في مقام التنزيل التطبيقي المباشر للأحكام. وبهذا يتضح

1- قواعد التدبر الأمثل: 152.

2- دور التفسير الحضاري للقرآن الكريم في بناء الهوية الإسلامية: 615 ، 618؛ الجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون: 35-38.

أن التفسير التنزيلي يُسهم في تجديد أثر القرآن في تربية الفرد، وبناء الوعي الجماعي، وإحياء السنن القرآنية الحاكمة لمسيرة التغيير والإعمار. ويُفهم هذا في إطار البيان التفسيري لدلالة الخطاب، لا في مقام التنزيل التطبيقي المباشر. ويخلص هذا المبحث إلى أن التفسير التنزيلي يُسهم إسهامًا واضحًا في إبراز فاعلية النص القرآني، من خلال إعادة قراءة الخطاب القرآني في سياق نزوله المرحلي، بما يُظهر صلاحية الوحي لكل زمان ومكان، وقدرته على مواكبة تطور الواقع الإنساني دون إخلال بثوابته العقدية والتشريعية.

وقد تبين أن تتبع مراحل التنزيل يكشف عن مرونة الخطاب القرآني في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع المحافظة على وحدة المقصد وبناء المنظومة القيمية للأمة، وهو ما يبرز الطابع الوظيفي للنص القرآني في توجيه الواقع وبناء المجتمع، في إطار البيان التفسيري لدلالته، لا في مقام التنزيل الاجتهادي المباشر للأحكام. كما أظهر المبحث أن المنهج التنزيلي يُعيد إحياء الدور التربوي والحضاري للقرآن، من خلال إبراز سنن التغيير والنصر والهزيمة، وتقديم القرآن بوصفه مرجعًا هاديًا للفرد والأمة في مسيرة الإصلاح، بما يؤكد أن فاعلية النص القرآني نابعة من عمق بنيته الدلالية وتدرجه التنزيلي، لا من إسقاطات خارجية أو تأويلات غير منضبطة.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية للتفسير التنزيلي

تسير الدراسة في تحليل النماذج التطبيقية وفق خطوات منهجية متدرجة، تبدأ بتحديد سياق النزول وملابساته، ثم بيان الدلالة الأصلية للنص في سياقه التاريخي، فاستنباط القاعدة أو المقصد الممتد، ثم بيان وجه تنزيله على الواقع المعاصر في ضوء الضوابط المنهجية المقررة، مع التنبيه إلى حدود هذا التنزيل ومحاذيره.

المطلب الأول: نموذج تطبيقي في القضايا التعبدية والتشريعية

يُعدّ التدرج في التشريع من أبرز مظاهر مراعاة السياق التنزيلي في القرآن الكريم، وهو من أوضح النماذج التي يُستأنس بها في بيان منهج التفسير التنزيلي المنضبط. ويُعدّ تحريم الخمر مثالًا جليًا لهذا التدرج؛ إذ نزل الحكم فيه على مراحل،

مراعياً حال المجتمع المخاطب، واستعداده النفسي والعملي للامتثال. فقد جاء الخطاب القرآني أولاً ببيان ما في الخمر من إثم مع وجود بعض المنافع، ثم انتقل إلى النهي عن قربان الصلاة حال السكر، إلى أن انتهى الأمر بالتحريم القاطع. ويكشف هذا المسار التنزيلي عن أن الحكم الشرعي لم يُفهم بمعزل عن سياق نزوله، بل ارتبط بمرحلة البيان، ثم مرحلة التهيئة، ثم مرحلة الإلزام. ويظهر هذا النموذج أن التفسير التنزيلي يُسهم في: إبراز حكمة التشريع ومقاصده التربوية، وفهم الخطاب القرآني في سياقه المرحلي، والتمييز بين دلالة النص زمن النزول، ومرحلة اكتمال الحكم واستقراره. غير أن الاستئناس بهذا النموذج في الواقع المعاصر لا يكون بإعادة مراحل التشريع أو تعليق الأحكام القطعية على واقع الناس، بل يكون بفهم المقصد التربوي للتدرج في التعليم والدعوة والتوجيه، مع التسليم بثبات الحكم الشرعي وقطعيته بعد اكتمال نزوله. ويُبرز هذا المثال الفرق المنهجي بين بيان دلالة النص في سياق نزوله - وهو مجال التفسير التنزيلي - وبين تنزيل الأحكام على الوقائع المعاصرة بوصفه مجالاً للاجتهاد الفقهي، وبذلك يظل النص محفوظ الدلالة، ويظل الواقع منضبطاً بضوابط الشرع. وقد اكتفي في هذا المطلب بنموذج واحد لكونه أوضح في الدلالة على المنهج، ويمكن الرجوع إلى نماذج أخرى في أسباب النزول والتدرج التشريعي مما بسط في كتب التفسير.

المطلب الثاني: أمثلة تطبيقية في تنزيل التفسير على قضايا اجتماعية

يُبرز التفسير التنزيلي قدرة الخطاب القرآني على معالجة القضايا الاجتماعية معالجةً واقعيةً منضبطة، من خلال نزوله على وقائع محددة، ثم تجاوزه حدود الحادثة الخاصة إلى تقرير قواعد عامة تحفظ توازن المجتمع وتصون الحقوق. وفيما يأتي نماذج تطبيقية تُجلي هذا المنهج.

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُؤُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: 60]. بين الطبري أن الآية جاءت لحصر مصارف الصدقات في الأصناف التي سماها الله

تعالى⁽¹⁾. ويكشف التفسير التنزيلي لهذه الآية أنها نزلت لضبط واقع اجتماعي ومالي شهد اضطراباً في توزيع المال العام، فانتقل الخطاب القرآني من الدعوة إلى الإحسان العام إلى تقنين تشريعيٍّ ملزم، يحول دون خضوع الزكاة للأهواء أو الاجتهادات الفردية. وقد أسست الآية مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال الحصر المانع لمصارف الزكاة، بما يضمن وصول المال إلى مستحقيه الحقيقيين، ويمنع التعدي على حقوق الفئات الضعيفة. وتُبرز هذه الآية كيف يحوّل القرآن القيم الأخلاقية إلى نظم اجتماعية عملية، حيث لم يكتفِ بإقرار مبدأ التكافل، بل نظّمه في إطار تشريعي دقيق يُعيد توزيع الثروة وفق معايير ربانية، تحفظ التوازن الاجتماعي وتصون كرامة المحتاجين. ويُفهم تنزيل هذه الآية في الواقع المعاصر في إطار البيان التفسيري لدلالاتها، من حيث التأكيد على التزام الأصناف المحددة شرعاً في مصارف الزكاة، دون توسّع غير منضبط، مع مراعاة تغيّر صور الحاجة واتساعها، بما يحقق مقصد العدالة الاجتماعية الذي نزلت الآية لتقريره، دون الخلط بين فهم النص وتنزيله الاجتهادي في السياسات المعاصرة.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: 1]. نزلت هذه الآية في واقعة خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها، حين شكت إلى النبي ﷺ ما وقع عليها من ظلم زوجها بالظهار⁽²⁾، وهو عرف جاهلي كان يُمارس داخل الأسرة دون حماية تشريعية للمرأة. ويظهر التفسير التنزيلي أن الوحي نزل هنا استجابةً لمعاناة اجتماعية واقعية، تتعلق بانتهاك الحقوق الزوجية داخل الأسرة، فجاء الخطاب القرآني ليُبطل عرفاً ظالماً، ويؤسس منظومة تشريعية جديدة تحفظ كرامة المرأة، وتمنع استمرار هذا النوع من الظلم باسم العادة أو التقاليد. ويمثّل هذا التنزيل انتقالاً من معالجة حادثة فردية إلى تقرير قاعدة عامة مفادها أن التشريع القرآني ينحاز إلى الحق، ويحمي المستضعف، ويحوّل الشكوى الفردية إلى إصلاح اجتماعي شامل. كما أبرزت الآية قرب الوحي من

1- جامع البيان: 305 / 14.

2- معالم التنزيل في تفسير القرآن: 38 / 5.

قضايا الناس اليومية، وأن إصلاح البنية الأسرية مقصدٌ حاضر في التشريع، لا يقل أهمية عن سائر مقاصده الكبرى⁽¹⁾. وتُقرأ هذه الآية في ضوء التفسير التنزيلي بوصفها نموذجًا لتدخل القرآن في تقويم الأعراف الاجتماعية المنحرفة، وتحويلها إلى نظم عادلة، دون الاقتصار على خصوصية السبب، بل باعتبارها قاعدة تُستنزل حينما وُجدت علّتها، في إطار البيان التفسيري لدلالة الخطاب، لا في مقام التنزيل الاجتهادي المباشر. وخالصة المطلب أن هذه النماذج تُبرز أن التفسير التنزيلي يُمكن من قراءة النص القرآني قراءة اجتماعية واعية، تُظهر كيف نزل الوحي لمعالجة وقائع محددة، ثم تجاوزها إلى بناء قواعد كلية تحفظ توازن المجتمع وتصور الحقوق، مع التزام الضوابط المنهجية التي تميّز بين فهم دلالة النص في سياق نزوله، وبين تنزيل أحكامه على الواقع المعاصر.

المطلب الثالث: أمثلة تطبيقية في تنزيل التفسير على قضايا سياسية

يُبرز التفسير التنزيلي بوضوح كيفية معالجة القرآن الكريم للقضايا السياسية والأمنية في سياقها الواقعي، من خلال توجيه الخطاب الإلهي لمعالجة أوضاع الجماعة المسلمة في مراحل القوة والضعف، وبناء منظومة الانضباط السياسي والأمني للأمة. وفيما يأتي نماذج تطبيقية تُظهر هذا المنهج.

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْأَخْوَفِ أَدْعَاؤُ بِهِمْ وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]. تُبين الآية واقعًا سياسيًا وأمنيًا دقيقًا عاشه المجتمع المدني، حيث كان بعض ضعفاء الإيمان أو المنافقين يسارعون إلى إذاعة الأخبار المتعلقة بالأمن والخوف دون تقدير لمآلاتها. وقد أشار المفسرون إلى أن هذا السلوك ناشئ عن مرض القلوب، وجاهل بعواقب نشر الأخبار في أوقات السلم والحرب، إذ إن الإرجاف يُضعف الجبهة الداخلية ويهز الثقة الجماعية⁽²⁾. ويكشف التفسير التنزيلي أن الآية تؤسس لمنهج قرآني منضبط في إدارة المعلومات السياسية والأمنية، يقوم على ردّ الأخبار إلى أولي الأمر وأهل الاختصاص

1- التفسير الحديث [مرتّب حسب النزول]: 8 / 411.

2- أيسر التفاسير: 1 / 515.

القادرين على تقدير المصلحة العامة، وتمييز ما يُعلن مما يُكتم. فالخطاب لا يكتفي بالنهي عن الإرجاف، بل يربط معالجة الخبر بمبدأ المرجعية المؤسسية، ويُترّر أن تقدير المصالح والمفاسد في الشأن العام ليس شأن الأفراد، بل هو من اختصاص القيادة والعلم والخبرة. وتدللّ الدلالة التنزيلية للآية على أن ضبط تداول الأخبار جزءاً من حفظ الأمن الجماعي، وأن الانضباط الإعلامي والسياسي مقصدٌ شرعي لحماية الأمة من الفوضى والاضطراب. ويُفهم هذا التوجيه في إطار البيان التفسيري لمنهج الخطاب، لا في مقام تنزيل السياسات التفصيلية المعاصرة.

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]. نزلت هذه الآية في سياق بناء القوة العسكرية للمجتمع المسلم بعد مرحلة من الضعف، حيث وجّه القرآن إلى الإعداد الشامل لمواجهة التحديات الخارجية. وقد فسّر النبي ﷺ القوة تفسيراً بيانياً بقوله: «ألا إن القوة الرمي»⁽¹⁾، وهو تفسير يحدّد أحد مظاهر القوة في سياقها الزمني. ويُظهر التفسير التنزيلي أن الخطاب القرآني لا يقتصر على بيان وسيلة جزئية، بل يؤسس لقاعدة كلية مفادها وجوب الإعداد المستمر، وفق ما يتحقق به الردع وحماية الأمة في كل عصر. فالعبرة ليست بنوع السلاح ذاته، وإنما بمقصد الإعداد الذي يحفظ السيادة ويمنع العدوان. وتكشف الدلالة التنزيلية للآية أن الإعداد السياسي والأمني مكوّن أصيل في بقاء الجماعة المسلمة، وأن ترك أسباب القوة يُفضي إلى التبعية والضعف. ويُفهم هذا التوجيه في ضوء مقاصده الكلية، من حيث وجوب الاستعداد بما يناسب الزمان والمكان، دون تحميل النص تفصيلات معاصرة خارجة عن دلالاته البيانية.

وخلاصة المطلب أن هذه النماذج تُبرز أن التفسير التنزيلي يُمكن من قراءة النصوص القرآنية السياسية قراءة منهجية واعية، تنتقل من الواقعة الجزئية إلى القاعدة الكلية، ومن السبب الخاص إلى السنن العامة التي تحكم حركة المجتمعات والدول. كما يُظهر أن الخطاب القرآني في الشأن السياسي لا ينفصل عن مقاصد حفظ الأمن، وتحقيق الاستقرار، وبناء القوة الرادعة، ضمن ضوابط شرعية دقيقة.

1- رواه مسلم في صحيحه، باب فضل الرمي والحث عليه..، برقم: (1917).

وختلاصة المبحث الثالث

تبيّن من خلال النماذج التطبيقية أن التفسير التنزيلي ليس منهجًا نظريًا مجردًا، بل أداة علمية عملية لإحياء النص القرآني وربطه بالواقع عبر العصور، دون إخلال بثوابته أو تحميله ما لا يحتمل. وقد أظهر هذا المبحث كيف يسهم المنهج التنزيلي في توجيه الفهم القرآني للقضايا التعبدية والاجتماعية والسياسية، من خلال بيان دلالات الخطاب في سياق نزوله، واستنباط مقاصده الكلية وسننه العامة. كما أكد أن فاعلية النص القرآني نابعة من عمق بنيته الدلالية وتدرجه التنزيلي، لا من إسقاطات خارجية أو تأويلات غير منضبطة، وهو ما يجعل القرآن مصدرًا دائمًا للهداية الفردية والاجتماعية والسياسية في كل زمان ومكان.

الخاتمة:

سعى هذا البحث إلى بيان حقيقة التفسير التنزيلي وضبط منهجه، والكشف عن دوره في إبراز فاعلية النص القرآني وقدرته على مواكبة الواقع الإنساني عبر العصور، من خلال تتبع الخطاب القرآني في سياق نزوله المرحلي، وربطه بمقاصده العقدية والتشريعية والتربوية، دون الخلط بين مقام التفسير ومقام الاجتهاد التطبيقي.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- 1- أن التفسير التنزيلي منهج تفسيري أصيل، قائم على فهم النص القرآني في سياق نزوله الزمني والواقعي، واستحضار مقاصده المرحلية والكلية، وهو مغاير للتفسير الموضوعي أو الاجتماعي من حيث المنطق والمنهج والغاية.
- 2- أن مراعاة السياق التنزيلي تُعدّ من أهم مفاتيح فهم القرآن الكريم، إذ تُسهم في ضبط الدلالة، وبيان الحكمة من التدرج في التشريع، وكشف مقاصد الخطاب، ومنع إسقاط النصوص على الواقع إسقاطًا متعسفًا أو مجتزأً.
- 3- أن للتفسير التنزيلي ضوابط محكمة، عقدية وشرعية ومنهجية، تضمن سلامة الفهم وصحة التنزيل، وتحول دون الانحرافات الفكرية والحدائثية التي تفصل النص عن مقاصده أو تُخضعه لسلطان الواقع المتغيّر.

- 4- أن المنهج التنزيلي يُبرز فاعلية النص القرآني وصلاحيته لكل زمان ومكان، من خلال إظهار مرونة الخطاب الإلهي في معالجة القضايا العقدية والاجتماعية والسياسية، مع الحفاظ على وحدة المقصد وثبات الأصول.
- 5- أن النماذج التطبيقية المدروسة تؤكد الطابع العملي للتفسير التنزيلي، إذ تُظهر كيف ينتقل النص من معالجة الواقعة الجزئية إلى تأسيس القاعدة الكلية والسنة العامة، بما يجعل القرآن مصدرًا دائمًا للتوجيه والإصلاح، لا مجرد نص تاريخي مرتبط بزمن النزول.
- 6- أن الخلط بين التفسير التنزيلي والتنزيل الاجتهادي للأحكام من أبرز أسباب الانحراف في فهم النص، وأن الفصل المنهجي بين المقامين ضرورة علمية لضمان سلامة التعامل مع الوحي.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يوصي البحث بما يأتي:

- 1- العناية بإدراج التفسير التنزيلي ضمن الدراسات التفسيرية المعاصرة، بوصفه منهجًا ضابطًا للفهم، لا مجرد اتجاه تفسيري جزئي.
- 2- تعزيز الدراسات التطبيقية في التفسير التنزيلي، خاصة في القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية المعاصرة، مع الالتزام الصارم بالضوابط العقدية والشرعية والمقاصدية.
- 3- الدعوة إلى التمييز المنهجي الواضح بين التفسير، وفقه التنزيل، والاجتهاد التطبيقي في البحوث الأكاديمية والخطاب الدعوي، منعا للتوظيف الخاطئ للنصوص.
- 4- الاستفادة من المنهج التنزيلي في الخطاب التربوي والدعوي؛ لما له من أثر في بناء الوعي السُنِّي، وترسيخ فقه التدرج، وتعميق فهم سنن التغيير والنصر والهزيمة.
- 5- تشجيع الباحثين على إعادة قراءة التفاسير التراثية الكبرى - كابن جرير، وابن تيمية، وابن عاشور، والشاطبي - قراءة تنزيلية تستخرج الأبعاد المنهجية الكامنة فيها، وتغلها في الواقع المعاصر.
- وقد خلص البحث إلى أن التفسير التنزيلي - عند ضبطه بضوابطه العلمية- يمثل أداة تفسيرية مساعدة تُسهم في وصل دلالة النص القرآني بسياقات الواقع

المتجدد، دون أن يستقل بمنهج تفسيري منفصل عن الأصول المقررة عند المفسرين، كما بين البحث أن الخلل لا يكمن في أصل التنزيل، وإنما في غياب الإطار المنهجي المنضبط الذي يحكم ممارسته، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى تععيده وبيان معالمه.

المصادر والمراجع:

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين. دار الكتب العلمية- بيروت، 1991م.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى. مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1995م.
ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مقدمة في أصول التفسير. دار ابن الجوزي، الدمام، 1988م.
ابن رشد، محمد بن أحمد. الضروري في أصول الفقه. منشورات دار الآفاق، بيروت، 1983م.
ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتتوير. الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، ط2، 2001م.

ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت، 1994م.
إسماعيل، محمد بكر، دراسات في علوم القرآن، دار المنار، القاهرة، 1997م.
البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، 2002م.
البغوي، الحسين بن مسعود. معالم التنزيل. دار طيبة، الرياض، 1989م.
بور، عبد الكريم بهجت، التفسير التنزيلى: المبادئ والأصول والقواعد والفوائد، دار الطباعة والنشر بمعهد الثقافة والفكر الإسلامى.

الجزائري، أبو بكر جابر، أيسر التفسير، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، 2003م.
جغيم، نعمان، طرق الكشف عن مقاصد الشارع، دار النفائس- عمان، 2012م.
الخادمي، نور الدين، التفسير المقاصدي للقرآن الكريم. دار ابن كثير- دمشق، 2011م.
دراز، محمد عبد الله، النبأ العظيم، دار القلم- الكويت، 1970م.
الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري-السعودية، ط/الأولى 1407هـ.
الريسوني، أحمد، الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده، دار الكلمة- بيروت، 1993م.
الريسوني، قطب، النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر (مدخل إلى نقد القراءات وتأصيل علم التدبر القرآني). دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2010م.
الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1988م.

- السيوطي، جلال الدين، الإتيان في علوم القرآن، دار الفكر - بيروت، 1996م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة - بيروت 1997م.
- الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان في تأويل آي القرآن. دار هجر، القاهرة، 2001م.
- عباس، فضل، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، دار النفائس - الأردن، ط/ الأولى.
- عباس، فضل حسن، قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، ط/ الثالثة.
- عباس، فضل حسن، المنهل العذب في علوم القرآن، دار الفرقان، ط1، 1425هـ.
- العلواني، طه جابر. الجمع بين القراءتين: قراءة الوحي وقراءة الكون. دار الشروق، 2006
- الغزالي، محمد بن محمد، كيف نتعامل مع القرآن، دار النهضة - مصر، ط/الأول 1416هـ
- القطان، مناع بن خليل، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف - الرياض، 1996م.
- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2002م.
- الميداني، عبد الرحمن حبنكة، قواعد التدبر الأمثل، دار القلم - دمشق، 2005م.
- النبهان، محمد فاروق، المدخل إلى علوم القرآن الكريم، دار القلم - دمشق، 2004م
- نجيب، أحمد؛ وأوزدمير، بشرى. "دور التفسير الحضاري للقرآن الكريم في بناء الهوية الإسلامية". مجلة دوزجة الإلهيات، المجلد 9 (Düzce İlahiyat Dergisi)، عدد 2 (ديسمبر 2025): 610-640.
- نور الدين، لعموري، وبلخير، طاهري، تجدد الخطاب القرآني - قراءة تدبرية في فاعلية النص القرآني وإعجازه مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 10 - العدد 2، السنة: 2025م، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر